مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (31) No. (3) 2009

المبادئ التنظيمية في نشاط الحزب السياسي وتطبيقاتها

الدكتور فارس النداف*

(تاريخ الإيداع 8 / 9 / 2009. قبل للنشر في 1 / 12 / 2009)

□ ملخّص □

اعتماداً على أساس تحليل الأحزاب السياسية في المنظومة الاشتراكية، كعنصر فعال في بنية هيكل التنظيم السياسي، وككلية تنظيمية منظمة. فقد تم كشف النقاب عن وظائف الحزب، كأداة أساسية في إدارة النظام السياسي الاشتراكي، والمجتمع بأكمله لتحديد طريقة النظام المنظومي، في تحليل النظم السياسية فالحزب كنظام يحتوي على العناصر الآتية:

طليعة أو مجموعة اجتماعية، تتحلى بخاصية متميزة، هي أنها الأكثر وعياً ونشاطاً ومنخرطة في منظمة تملك سيادة إلى حد ما، وتعبر عن نوع جديد من الوعي للعلاقات السياسية، كذلك يتضمن الحزب نوعاً جديداً ذا خاصية متميزة من العلاقات السياسية، بين الحزب والطبقة التي ينتمي إليها من جهة، والطبقات الأخرى، والدولة والمنظمات الاجتماعية الأخرى من جهة ثانية، ويتضمن الحزب أيضاً أيديولوجية سياسية لهذه الطبقة، مدروسة من قبل الحزب الممثل لها، ومبنية على أساس وعي هذه الطبقة والطبقات الأخرى، ومحددة تبعاً للتغيرات النوعية لكل الأنظمة السياسية.

من هذا التعريف نستنتج أن الجهاز الكامل للنظام السياسي للحزب، يعبر عن أعلى مستوى لعلاقات النظام المنهجي العلمي، ويعدّ بمنزلة السبب في انتقال نظام معين إلى مستوى جديد من النظام المنظومي ذي النوعية الجديدة والمتميزة أما التناقض الذي تحدثه الأحزاب الديمقراطية الثورية في مجال العمل الإداري القيادي، فإنه مشروط بتفاعل التناقضات التناحرية، وغير التناحرية في اقتصاد البلدان ذات التوجه الاشتراكي.

الكلمات المفتاحية: 1-التنظيم السياسي، 2-المنهج، 3-المدخل المنظومي، 4-الحزب، 5-البنية الفوقية، 6-المادية الديالكتيكية.

* **مدرس – قسم الفلسفة -كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (31) No. (3) 2009

Les principes systématisés dans l'activité du parti politique et leurs applications

Dr. Fares Al-Nadaf*

(Déposé le 8 / 9 / 2009. Accepté 1/12/2009)

□ Résumé □

Basant sur l'analyse des partis politiques dans le système socialiste en tant qu'élément actif dans la structure du cadre de l'organisation politique et en tant qu'une orgsnisation systématisée ,on a dévoilé les fonctions du parti comme un instrument primordial dans la gestion du système politique socialiste et dans la société en totalité en vue de définir la méthode du système systématisé dans l'analyse des systèmes politiques .

Nous allons conclure que l'ordre intégral du système politique du parti exprime le plus haut niveau des relations d'une méthode scientifique systématisée et qui s'est considérée comme la cause de déplacement d'un système donné à un autre niveau du système systématisé défini et récent. Quant á l'opposition que provoque les partis révolutionnaires démocratiques dans le domaine de l'action administrative dirigeante, elle est conditionnée par l'interaction des antagonistes bélligérants et non- bélligérants dans l'économie des pays socialistes .

Notions: 1-L'organisation 2-la méthode 3-Accéss systématique 4-le parti 5-La structure supérieure 6-Le Matérialisme dialectique

.

* **Professeur au departemant de la philosophie-Faculte des letters et sciences humaines-Universite de Tichrine-Lattaquie-Syrie.**

مقدّمة:

تمثل الأحزاب السياسية القوة الرئيسة في التنظيم السياسي*، من جهة وفي المجتمع من جهة أخرى، وذلك من خلال تبنيها نظرية علمية، ووضع البرامج النظرية التي تعمل على استمالة الغالبية من أفراد المجتمع، وتنظيمهم في مجالات الحياة الاجتماعية، وبناء الدول – كما تعمل على تأمين الضمان الحقيقي لجميع المواطنين، في الحقوق وفي الحريات بما يتلائم مع واجباتهم ، ومسؤولياتهم أمام المجتمع . وذلك أن الأحزب السياسية تعد انعكاساً نظرياً لمصالح طبقات اجتماعية محددة ، أو لمصالح فئات أو مجموعات من الناس على اعتبار أن تلك الأحزاب هي الفاعلة والأساسية في القيادة والإدارة.

هذا، وتتحقق البنى المختلفة للتنظيم السياسي في المجتمع، وفق التناسب الحقيقي للمجموعات الاجتماعية، وحسب مستوى الوعي السياسي كما تتصف التنظيمات السياسية بصفات مختلفة، تظهر في توافر نظام تعددية الأحزاب، حيث تضم إلى جانب الحزب الثوري، الأحزاب الديمقراطية الشعبية، والديمقراطية الثورية، والمنظمات من مثل الجبهة، وحزب الحركة، والحزب الطليعي وما يشبهها.

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل في الكشف عن محتوى الحزب السياسي كمنظومة عضوية وإعادة تحليل وظائفه التنظيمية في النظام السياسي. بالإضافة إلى بحث خصائص تحقيق مبادئ التنظيم المنظومي في نشاط وعمل الأحزاب الديمقراطية. ودور الحزب كعامل منظم لمفهوم المنظومة السياسية والنظام السياسي على شكل أوسع.

منهجية البحث:

إنّ الأساس النظري والمنهجي للبحث مستقى من الكتب والدراسات الماركسية والاشتراكية التي عولجت فيها المسائل المنهجية للمعارف الاجتماعية، كذلك تم الاستفادة بشكل كبير من أعمال العلماء التي تبحث في التنظيم المنظومي المنهجي، وفي مسائل المنهجية العامة لتحليل النظم السياسية.

تتحقق التابعية مابين الأحزاب في الدول الاشتراكية عن طريق الدور القيادي للحزب التقدمي، كنواة للنظام السياسي، أما بالنسبة إلى البلدان النامية، ونعني هنا دول الوطن العربي الكبير، فإن هذه النواة تقوم بها الأحزاب الديمقراطية الثورية التي تمتلك علاقات تعاونية متينة مع الأحزاب التقدمية، سواء أكان ذلك في بلدها أم مع الأحزاب التقدمية والديمقراطية الأخرى وطبيعي أن كل حزب ديمقراطي، إنما يحقق وظائفه، وينجز برامجه السياسية، عبر الظروف الخاصة لتلك الدولة، كما أنه يعالج المسائل المطروحة بما يتناسب مع هذه الظروف، تلك المسائل المشروطة بخصوصية معينة، وبوضع داخلي أو خارجي محدد. إن في نشاط كل حزب دلالات عامة تتسم بها كل فرق الحركة الديمقراطية . وفي مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية المنعقد عام 1976 أشير

* التنظيم السياسي : التعريف الشائع لمعنى التنظيم السياسي هو أنه مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة، والهدف المتفق عليه ويريدون بوعي وإصرار أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها. موسوعة الهلال الاشتراكي : مطابع دار الهلال، صفحة 143.

إلى أنه: "في تجربة كل حزب صديق، باستثناء بعض الخصائص المحلية البحتة، ارتباط بالخصائص القومية، وهنالك سمات عامة، تمثل أهمية حركتنا"[1].

فهي متشابهة، والحزب الثوري فقط يعدّ منظماً أكثر من سواه. كما أنه يعدّ القسم النشيط من الطبقة أو من المجموعة الاجتماعية[2].

إن الحزب الثوري الظاهر على مسرح النشاط السياسي يجسد سياسة الطبقات وتطلعاتها وآمالها، وقد كتب انغلز في هذا الصدد: "يجب أن تمتلك الجماهير الوقت والإمكانية كي تتطور، ولاتحصل هذه الجماهير على ذلك إلا حين تمتلك حركة خاصة بها، أياً كان شكل هذه الحركة المهم أن تكون خاصة بهم وبفضلها تتقدم الجماهير وتتطور، وتتعلم من أخطائها، ومن تجاربها"[3]. والأحزاب السياسية تضع برامجها، ومناهج أعمالها، وتوجه صراع الطبقات والمجموعات الاجتماعية التي تعبر عنها هذه الأحزاب. وعن طريق الأحزاب السياسية تحاول الطبقات في المجتمع والمجموعات الاجتماعية المستقلة أن تؤثر في ميكانيكية الدولة لتحقيق مصالحها الاجتماعية والاقتصادية.

في هذه الحياة لا يمكن لغير الحزب الثوري أن يجسد سياسة الطبقات المختلفة، ويحقق مصالحها المتباينة، وهو نفسه ينظم نضالها، ولكي تجسد الطبقة سياستها في الحياة، فإن هذا لا يتحقق إلا بمساعدة الحزب، وعن طريق الدولة، أي عند تحقيق الشرط الآتي: أن تكون هذه الطبقة هي المسيطرة سياسياً، وأن يكون حزبها هو الحاكم. وقد أشار كوفيتريف أ. ي. إلى أن "سياسة الطبقة السائدة إنما تعدّ السياسة المسيطرة"[4]، إن هذه المقولة تعدّ رؤية من أجل تحقيق المنهج* التنظيمي، وتحليل خصائصه، وذلك في نشاط الأحزاب السياسية، ومن وجهة نظر المنهج التنظيمي المنتظم.

إن الأحزاب السياسية في بلدان التوجه الديمقراطي تمثل – اليوم – لوحة معقدة ومبهمة، وهذه الأوضاع في الأحزاب السياسية في تلك البلدان، وباختلافها عن أوضاع الدول الاشتراكية، إذ إنّ الثورة الاشتراكية فيها، قد حدثت، والمجتمع فيها متحرر من التناقضات الطبقية التناحرية، وأن وسائل الإنتاج الأساسية في هذه البلدان الاشتراكية، إنما توجد في أيدي الدولة ذات السلطة الشعبية، أما الدول ذات التوجه التقدمي، فإنها تحاول بناء الديمقراطية الشعبية في الظروف التي تفرض عليها وجوب التخلص من رأس المال الأجنبي، الذي يتحكم في سير عملية تطور البلد اقتصادياً.

وبشكل عام ، فإنه في مجمل التناقضات الموضوعية والذاتية ، التي ترافق طريق التوجه غير الرأسمالي، فيمكن عزل جملة من التناقضات، مثل التناقض بين الأهداف السياسية التقدمية للفئات الحاكمة المعبرة. عن مصالح

---

(1) –مؤتمر الأحزاب الشيوعية، والعمالية الأوروبية – برلين: 24 – 30 حزيران 1977، ص 84.

(2) – انظر كوننا روف: الأحزاب الديمقراطية في النظام السياسي، موسكو: 1987.

(3) – ماركس وانغلز، موسكو: دار التقدم، المؤلفات الكاملة. المجلد 36/ص 489.

(4) –كوفتريف أ. ي. التنظيم السياسي للمجتمع الاشتراكي/قضايا نظرية عامة، موسكو: دار التقدم، 1981، ص 35.

* المنهج: الطريقة أسلوب فعل البشر العملي والنظري الهادف إلى امتلاك ناصية الموضوع–المعجم الفلسفي، صفحة490.

الجماهير ، وبين التنشيط غير الكافي للجماهير نفسها . وتلك التناقضات الموجودة في الدولة نفسها في جهازها، بين مصالح الانبعاث الوطني ((القومي)) والجوهر الاستغلالي لتقسيم العمل ، وتناقضات أخرى[5] .

هذه جملة من تناقضات طرق التطور غير الرأسمالي ، إنما تحقق تصحيحات جوهرية في منطقية تجسيد المبادئ التنظيمية المنظمة ، وفي منطقية إنماء، (أي زيادة) عن طريق الملكية المنظمة ، خصائصها العضوية، وتشكيلها عن طريق الوظائف العامة . وفي هذا المنحنى تتعمق خاصية التطور الجدلي للبنية التنظيمية للأحزاب الديمقراطية الثورية، المنطلقة من التناقض الكلي والعام ، بين النظرية الإيديولوجية للحزب . والمتكونة على الأساس العلمي، وبين مستوى الوعي السياسي ، والوعي الثقافي للجماهير. فتحليل نشاط الحزب السياسي – ومن وجهة نظر المدخل التنظيمي *المنظم ، المتتبع للحزب ، كعنصر نظام سياسي، وكنظام عضوي كلي في بنية التنظيم السياسي، هذا التحليل يمثل في حد ذاته أهمية عظمى وذلك :

أولاً : من الناحية النظرية : من حيث توسيع مضمون المبادئ التنظيمية وإغناؤها .

ثانيا : من أجل التحليل المثبت نظرياً في توظيف الحزب، وفي آفاق تطويره في ذلك التنظيم السياسي.

ثالثاً : من الناحية السياسية : إنجاز وظائف الحزب* القيادية وتحقيقها ، وهي تفترض تغييراً حديثاً في بنيته التنظيمية ، وفي نظامه الاجتماعي ، وفي برامجه السياسية ، في الاستراتيجية وفي التكتيك .

في الأدبيات العلمية ، وفيما يخص القضية حول الصفات التنظيمية للحزب، وفيما يُخص تحديد النظام الحزبي ، فإنه ليس ثمة وجهة نظر موحدة ، فاختلاف الآراء وتباينها في دفع التناسق بين التنظيم والنظام. وحول الإمكانيات والشروط الأولية لمعالجة النظام السياسي كتنظيم .. الخ .

فإن ما سبق الحديث عنه ، يمكن إدراجه في النقاش حول تنظيم الحزب، أو حول النظام الحزبي ، مكتسباً بذلك صفات جديدة ، ومستوراً بمواد تاريخية حول نشاط الأحزاب الثورية ، والديمقراطية الشعبية ، وغيرها من الأحزاب الاشتراكية ، ولا يملك إمكانيات ، بسبب الحجم الترتيبي التنظيمي لتلك الدراسة، من إعطاء تحليل مفصل لوجهات النظر الموجودة في تلك القضية ، فسوف نقتصر الحديث على فهم النظام الحزبي للمجتمع الاشتراكي. الناجم عن التعريف المنوه عنه سابقاً ، والمتعلق بالتنظيم السياسي . كأنظمة البنى الفوقية* السياسية المتضمنة في طياتها:

1–كلية عضوية مستقلة نسبياً ، وقسم أكثر وعياً ونشاطاً من المجموعة الاجتماعية المجسدة نموذجياً ونوعياً في العلاقات السياسية والوعي السياسي .

---

(5) –نعثر على مناقشة هذه القضية في مؤلفات شاخنازر روفاغ.خ." الديمقراطية الاشتراكية" بعض القضايا النظرية موسكو: 1947.ساسوركي.سكردك –الأدبيات السوفيتية والعلم حول نظام التعدد الحزبي في الدول الاشتراكية والحزب في النظام السياسي للمجتمع الاشتراكي لينغراد: 1980–فينو غرادوف ف.د–الحزب في النظام السياسي للمجتمع دار العلم 1983 اكوسادوف. –الأحزاب الديمقراطية في النظام السياسي الاشتراكي موسكو: 1987.

* المدخل المنظومي: اتجاه منهجي في العلم يهدف إلى صياغة وسائل وطرق دراسة الموضوعات المعقدة–المعجم الفلسفي المختصر–دار التقدم، موسكو: صفحة 116–1986.

* الحزب: تنظيم سياسي يضم الفئات الأنشط بين فئات الطبقة المعينة، ويعبر عن مصالحها وأهدافها ويقود نضالها في سبيل تحقيق هذه الأهداف–المعجم الفلسفي المختصر–دار التقدم، موسكو: 1986، صفحة 193.

* القاعدة والبنية الفوقية: مفهومان وضعتهما المادية التاريخية للدلالة على أهم العناصر البنيوية في كل درجة من درجات تطور المجتمع التاريخية في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية–المعجم الفلسفي المختصر، موسكو: دار التقدم،1986،صفحة369.

2-في الشكل النوعي الجديد من العلاقات السياسية بين الحزب ذاته ومجموعته الاجتماعية والمجموعات الأخرى، والدولة ، وكذلك المنظمات الاجتماعية .

3- السياسة الأيديولوجية ، التي أوجدها الحزب لتلك الطبقة ، إذ تدفع الوعي الاعتيادي لها وللطبقات الأخرى ، إذ تحتم تغيرات نوعيه في التنظيم السياسي كله .

وتحديد النظام السياسي ، وتعريفه ، إنما طرحها فينوغرادوف[6]، مما شكل برهاناً لصالح الأحقية، والبرهنة النظرية لوجهة نظر المؤلف ، ويبدو مما سبق أن وظيفة الحزب في التنظيم السياسي الاشتراكي ، وفق الآلية المبدئية ، لتفاعله مع الكلية العضوية للنظام، إنما يقوم على أساس أنه عنصر الحزب الذي نتج من النظام من خلال عملية تجديد الظروف الداخلية لوجود الحزب . كما أنه يحشد في نفسه مستوى عالياً من الكلية التنظيمية أكثر علواً من ذلك الذي يسم التنظيم السياسي بشكل عام . وتحدد مثل هذه العمليات في التطور الذاتي للكلية العضوية حسب المادية الديالتيكية* كولادة الجديد عن طريق عملية التحول[7]. والاقتراحات الضرورية آنذاك هي : وجود حلقة صغيرة مختصرة ، أي مرحلة انتقالية ، والتي فيها يكون النظام الجديد من العلاقات ، قد ظهر حديثاً ، بيد أنه لم يزل لا يشكل لنفسه وجوداً . هذه العلاقات ، ما تزال فيه خاضعة لعلاقات النظام المتشكل سابقاً ، ونتاجاته الحالية، ولظروف وجوده . إلا أنه ، مادام قد ظهر حتى الآن ، فإن هذا النظام من العلاقات يبدأ بتطوير العلاقات المتشكلة سابقاً ويخضعها لنفسه محولاً إياها نحو ظروفه ، ومن ثم يمسي نظاماً مستقلاً ، ومشكلاً لنفسه وجوداً[8].

وفي بنية التنظيم السياسي يقوم الحزب ككلية منتظمة ، وذات مستوى عالٍ ، وما سبق ذكره ، ينطبق على الأحزاب الثورية ، وعلى الأحزاب الديمقراطية أيضاً ،حيثما يجسد الإدارة السياسية أو القيادة للمجتمع .

إن مقارنة النتيجة التي انتهينا إليها ، مع المدخل التنظيمي إلى تناسب ازدياد درجة التنظيم في الأنظمة البيولوجية ، إنما يؤدي إلى ملاحظة شيء جديد يعطينا تحليلاً مناسباً للعناصر المعطاة ، في الأنظمة الاجتماعية، ولاسيما السياسية منها ، فبالنسبة إلى الأنظمة البيولوجية وللمادة غير الحية ،فإن شبه النظام يمكن أن يتضمن في طياته، درجة عالية من التنظيم أكثر من النظام الكامل الذي يدخل في شبه النظام . على الرغم من النظام نفسه كمستوى ، وكعنصر متطور ، فسوف يشغل وضعاً أكثر علواً ، وعلى هذا الأساس سيكون نظاماً أكثر علواً في التنظيم ، وفي التطور[9].

أما بالنسبة إلى الأنظمة الاجتماعية المتصفة بمستوىً عالٍ في تنظيم الكلية . وذلك على حساب وجود تنظيم هادف. مدرك في القيادة ، وفي القرارات المتخذة في توظيف خصائص هذا النظام فإن اختلاط عمليات التنظيم الذاتي، للأجزاء وللإدارية المركزية ، تتحول ، وترجع وهذا ما يقود إلى النتيجة ذاتها ، والتي سبق التنويه عنها من قبل .

---

[6] -فينو غرادوف ف، الحزب في نظام المجتمع الاشتراكي، موسكو: دار العلم، 1983، صفحة 46.

* المادية الديالتيكية: فلسفة الماركسية اللينينية التي تجمع عضوياً بين الحل المادي للمسألة الفلسفية الأساسية وبين الديالتك: علم القوانين العامة لتطور ظواهر الواقع الموضوعي وعملية المعرفة-مرجع سابق، المعجم المختصر، صفحة 410.

[7] - باخوموف-د.ي-النظرية الحتمية ومبدأ التطور /قضايا فلسفية/1979، موسكو: العدد السابع.

[8] - نفس المرجع السابق.

[9] -سيتروف.م.اي.أسس وظائف نظرية التنظيم، لينغراد: دار العلم، 1972، صفحة 160.

وهذا له أهمية مباشرة في وصف المبادئ التنظيمية المنتظمة ، وتأثيرها في وظائف الأحزاب الثورية، والديمقراطية في الدول الاشتراكية ، وفي الدول ذات التوجه الاشتراكي ، ومن أجل تقسيم خصائص الحزب وتوظيفها للعناصر التنظيمية .

إن الخـــصائص البنيوية للوحدة النظمية للأحزاب الديمقراطية الثورية مشروطة بتناسق الفئات والمجموعات الاجتماعية للسكان ، إذ إنّها مهتمة موضوعياً بوجود السلطة الديمقراطية الثورية . (أي أن هذا الأمر يصبح محسوماً لصالحها).

بيد أن ديناميكية التطور الاجتماعي يتصف بتشكيل الأحزاب من ((الأعلى)) والمجالس الثورية العسكرية، كما تتميز بتوثيق البنية التنظيمية لها ، مع إنجاز الأيديولوجية ووسائل الإدارة – أي القيادة – إن هذه التغيرات تولد – حتماً – عد م إنجاز محدودٍ ، لتلك الوحدة ، بالرغم من أنها تؤدي إلى تعزيز وحدة الحزب الديمقراطي الثوري. ومن ميزات وظيفة الأحزاب الديمقراطية الثورية :

- أنها تؤكد وبمهارة – على الخاصية النوعية للسمات الوظيفية التنظيمية للحزب السياسي وبعلاقته مع السلطة الحكومية ، ومع التنظيمات الاجتماعية في الدول ذات التوجه الاشتراكي .
- أن الديمقراطية الثورية ، هي التي تلحم خلال النضال السياسي ، طبقات المجتمع وطوائفها الموجودة في المرحلة الرأسمالية ، أو قبلها ، كما أنها تجسد رغبات الكادحين المناهضة للإمبريالية والإقطاعية ، والتي تعمل فتجسد الرغبات الملحة في الديمقراطية والاشتراكية على حدٍ سواء .
- أن قوة تأثير هذه الطبقات ، أو تلك الفئات ، مشروطة بأنه في الدول المتحررة ، توضع المهام التقدمية السياسية في مكان سابق عن العمليات ، أو عن التطور الداخلي في التباين (التفاضل) الاجتماعي .
- ولتشكيل الطبقة العاملة ، والطبقة البرجوازية – وهو ناتج أصلاً عن حركة التحرر الوطنية والعالمية وعن تأثيرها وعن تطورها أيضاً[10].
- لذا ، فإن ظروف تطور الوطن العربي الكبير ، كان يحتم على الديمقراطية أن تحل مسائل عديدة ، قامت البرجوازية الوطنية بحلها في الدول المتطورة . وكان لهذه البرجوازية مواقع واضحة في مصر وسورية، يوم اتصفت العلاقات الرأسمالية بصفات أكثر تطوراً .
- وهذا دعا إلى القول : إن الغايات السياسية ، والأهداف المختلفة في البرامج لم تحدد بمنشئها ، وإنما من خلال مشاركتها في النضال السياسي ، وفي الحروب الثورية التحريرية التي حددت مستوى الوعي السياسي لها .
- ونرى هنا أن تركيز المبادئ ، وتجسيدها ، وبيان الخاصية للوظائف قد حققت عمليات استيعاب العناصر الاجتماعية ، مما أدى إلى توفر أغلبية عددية ، من المثقفين ، فضلاً عن البنية الاجتماعية للحلف الديمقراطي الثوري ، الذي شكل – أساساً – تلك التناقضات البارزة في جهاز التنظيم السياسي ، والظاهرة في وظائفه ، وفي وظائف الدولة أيضاً .

إن وحدة عناصر البناء الفوقي السياسي ، في حركتها ونسبيتها، إنما تؤدي – جميعها – إلى تغير دائم في التركيبة الاجتماعية للأحزاب الديمقراطية .

وفي هذه العلاقات الوظيفية والارتباطات ، والتحول العام والدائم للأسباب والنتائج ، وفي الوحدة النسبية للدوائر السياسية ، وللمعايير ، فإن النظام والأيديولوجيا التي تعكس الحركية الواقعية للوظيفة ، والمؤدية إلى حفظ

---

[10] – التوجه السياسي والدول المتحررة. بعض القضايا النظرية والعلمية–دار الفكر–موسكو: 1989–صفحة 104 .

بنية النظام السياسي ، والتي تقود إلى كلية النظام العضوية وإلى إمكانية التجسيد الفعال ، من قبل التنظيم السياسي، لوظائفه الإدارية ، والتنظيمية السلطوية .. إن السمة العامة لهذا النظام ، ولتوجه هذا النشاط القيادي ، إنما هو الآتي: من خلال تقوية منهج التوجه الاشتراكي ، وإحكام الوحدة التنظيمية للنظام السياسي ، يتشكل أساس اجتماعي متحرر ، أكثر اتساعاً من التناقضات التناحرية ، ولا تخرب العلاقات أو الارتباطات السابقة من العناصر الاستقلالية ، المحددة وظيفتها في معاداة التقدم ، وفي تعزيز القاعدة الاجتماعية للسلطة الديمقراطية الثورية، والمستندة إلى فئات طبقية متجانسة من البشر ، ولابد للصفة العامة للعلاقات بين الطبقات وبين المجموعات الاجتماعية من أن تتقيد بالمصالح الطبقية ، والمظهرة للمقدرة العالية وبين المجموعات الاجتماعية من أن تتقيد بالمصالح الطبقية والمظهرة للمقدرة العالية في التنظيم ، أكثر من الوحدة المتشكلة على أساس الوحدة الديمقراطية للمصالح . لذا فإن العمال والفلاحين يضعون تحالفهم على أساس ديمقراطي ، مانحين سمة كلية أكثر وضوحا، للتنظيم السياسي في دول التوجه الاشتراكي .

أما في التشابك المعقد ، فإن السمات العابرة نسبياً ، والخصائص الآنية ، المتصفة بأهمية راسخة وثابتة، وغير منتقلة، والدور المهم فيها ، تنهض به ديكتاتورية الشعب الثوري ، لأنه مؤسس وواضع وظائف التنظيم السياسي.

إن أفكار الدولة الديمقراطية ، الوطنية ، كشكل حديث في طريق التطور غير الرأسمالي، إنما تصبح القوة الحاسمة ، والحقيقية ، وتسرع من تجسيد مهام التقدم الاجتماعي في الدول النامية . ويتم التسريع هذا ، عن طريق التحليل النظري لجوهر الديمقراطية الثورية التي أشير إليها ، بأن ((الأساس السياسي لدولة التحالف الديمقراطي الوطني ، لكل القوى التقدمية والوطنية ، المناضلة من أجل الاستقلال الوطني الحقيقي ، ومن أجل الديمقراطية الحقة، ومن أجل إحداث الثورة المعادية للامبريالية والإقطاعية ، الثورة الديمقراطية حتى النهاية)) .

وقد أشار بورلاتسكي ، وموشينسكي إلى الجدلية في العلاقات المتبادل مابين الاقتصاد والسياسة إذ كتب "النزعة الأساسية في تطور البنية التحتية، تشق لنفسها الطريق غير المنعكس، وحيد الاتجاه في الاقتصاد من خلال السياسة وللسياسة من خلال الاقتصاد"[11]. إنّ هذه النزعة الأساسية تشق الطريق لذاتها عن طريق نبذ الحسابات الخاطئة والتغلب على عدم وعي التفكير، فالقيادة السياسية للمجتمع ضرورية من أجل الاختيار الصحيح لطريق العمل الواعي، في أثناء تطوره عن القيادة السياسية للمجتمع، وعلى هذا المنهج المصطفى تتعلق الوتيرة، كما تتعلق أشكال التجسيد للنزعة الأساسية في التطور الاجتماعي الاقتصادي، إنهم يتحدثون حول هذه الفكرة وحول أولويّة السياسة نسبياً عن الاقتصاد.

ولتفسير هذه المقولة، لابد من أن نورد ملاحظة ماركس حول ماهو آتٍ" يدرك الناس التناقض، بين قوى الإنتاج، وبين علاقات الإنتاج في الشكل الإيديولوجي، أي في شكل النضال من أجل فكرة محدّدة، وهم يدركون –أيضاً–التناقض بين الاقتصاد والسياسة من جهة وبين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية من جهة أخرى، والأيديولوجية دائماً، معترضة وتجيب على السؤال بِاسم مَنْ؟ ولأي هدف تحقق هذه السياسة[12]؟

إن تحليل هذه الأهداف وهذه الطرائق في تطويرها في وظائف النشاط السياسي في إدارة الاقتصاد إنما يدفع قضية المبادئ التنظيمية المنتظمة في الواقع الاجتماعي إلى المكان الأول، ويرفع مسألة الإثبات النظري للأهداف

(11) – بورلاتسكي، دموشينسكي. الشعب والسلطة، موسكو:1986–صفحة 77.

(12) –ماركس–انجلز، موسكو: المؤلفات الكاملة–الطبعة الثانية–المجلد 13–صفحة7.

الموضوعة ومسألة تحقيقها، أما التوافق الموجود في نشاط دوائر التنظيم السياسي في هذه الأهداف الموضوعية مع الوسائل والنتائج، فإنّه يرى وبشكل مقنع بأنّ معرفة القوانين الاجتماعية العامة في تطور المجتمع إنّما يتطلب:

أولاً : معرفة القوانين الاجتماعية وتجسيدها في الحياة . وكذلك معرفة قوانين عناصر النظام السياسي في واقع إدارة المجتمع وقيادته .

ثانياً : في الاعتماد الأيديولوجي على هذه المعارف لإدخالها في واقع النشاط الإداري والقيادي.

إن توسيع المتطلبات الديمقراطية العامة ، والعلاقة الوثيقة مع الجماهير الكادحة والمحاولة للتنفيذ دون أي تقاعس ، أمور تحقق مصالح الشعب العامل ، كما تحقق الذود عنها دون أي مساومة أو مماطلة ، وهي تجعل الاستراتيجية والتكتيك لتلك الأحزاب أكثر شعبية ، وأعظم شهرة . وقد وجدت هذه الأحزاب – اليوم– نتيجة مهمة في الطريق إلى تحديث المجتمع ، وهو ما يكمن في الفعاليات الحكومية المركزية ، وفي الانعتاق من الأنانية ، ومن السلطة المطلقة أيضاً ، وكذلك أصحاب المشاريع الخاصة . وهذا ما أدى إلى اتخاذ مبدأ الاشتراكية نظاماً اجتماعياً، تقوم الدولة بالدور الأساسي فيه .

إن الالتفات الدائم نحو الواقع ، وإلى المصالح الحياتية للجماهير الشعبية، تفسح مجالاً واسعاً لإدخال تصحيحات في النظرية، في ثوبها المعاصر، ولا يسمح لها بالانقطاع عن تنوع الظواهر في الحياة الاجتماعية، مثلما تسمح بالاختيار الأفضل للحل الأمثل في قيادة المجتمع وإدارته، ويسمح بتطوير أعمق للديمقراطية الاشتراكية، وأشمل.

ثمة عدد كبير من المشكلات ، تعترض تحقيق الديمقراطية الاشتراكية في الحياة الواقعية، وهذا الشيء طبيعي وحتمي في آن معاً .

ومن الخطأ الفاضح الافتراض بأن دراسة نظرية التطور الثوري للمجتمع واستيعابها ، فضلاً عن معرفة المبادئ الأولية لتنظيم النظم السياسية .. خطأ كبير أن نخال أن هذا مفهوم ومستوعب من قبل القوى الثورية ، وأنه يؤدي – مباشرة إلى النتيجة المنشودة. فوجود نظرية تنظيم للنظم السياسية ، من أجل هذا النظام نفسه ، كفاعل ذات في الإدارة ، إنما يقوم على ما يأتي :

لقد حددنا – آنفا – كيف تبدو خصائص هذا النظام ، فهو لا يملك صفات وظيفية ، ومادامت هذه النظرية لما تصبح أيديولوجيا لحزب سياسي معين بعد ، ولما تتمثل وتتضح في أذهان حامليها والمؤمنين بجدواها ، فإنها لن تمسي عنصر الثقافة السياسية للقوى الديمقراطية الثورية ، التي تتضمن نواتها التنظيمية في الحزب السياسي .

إن وسائل تحقيق الدور القيادي ، للحزب السياسي ، كمركز سياسي ، يبقى ثابتاً – مبدئيا – في علاقة الحزب السياسي مع جميع عناصر النظام السياسي . فتجاهل العمل التربوي ، والعامل التثقيفي ، وإبدالهما ، والإتيان بوسيلة الضغط من ((الأعلى))، إنما تؤدي إلى امتلاك الحزب السياسي لوظيفة الدولة ، كهيئة وحيدة مخولة بامتلاك التعويض السلطوي . وقد لقي مثل هذا الأمر تعبيراً له في نشاط بعض المجموعات الديمقراطية ، من خلال تكتيكهم في إحداث الثورة ، عن طريق إحكام نفوذ النظام (أي السلطة) ، وعن طريق إجراء الإصلاحات من (الأعلى) ودون العمل المسبق ، في توسيع مبادرات أفراد الشعب ، وتوسيع الديمقراطية الجماهيرية ، سواء أكان ذلك من (الأعلى) أي السلطة أو الحكومة .. أم من القاعدة ، أي الجماهير العريضة ، والمخلفات الآثار المباشرة لمثل هذه التضليلات في العمل القيادي للحزب ، تعبير عن الإخلال بالمبادئ التنظيمية ، سواء في بنية النظام السياسي ، أو في نظام الحزب ، ككلية عضوية ، و الدياليتكية ، كأساس منهجي لنظرية بناء المجتمع

الاشتراكي وتطبيقها ، إنما تتجلى في الميتافيزيقية ، ما وراء الطبيعة ، وتقوم على البنود الغالبة في التعبير المحدد عن ذلك ، وهذه البنود :

أ- كبح عملية نمو الثورة الديمقراطية الثورية ، إلى قوة اشتراكية .

ب- كبح عملية نمو ديكتاتورية البروليتاريا إلى سلطة شعبية عامة .

ج-كبح أو لجم تطور وظائف التنظيم الاجتماعي إلى بنية التنظيم السياسي وانتقال ((مركز الثقل)) إلى القيادة التنظيمية السلطوية الحكومية التي تلتحم مع وظائف القيادة الحزبية .

د- الاستبدال بالنشاط الموجه إلى توظيف الوعي الذاتي السياسي ، والثقافة ، وإحلال أيديولوجية الخضوع ذي النفوذ في جميع مجالات الحياة الاجتماعية .

ومذهب الإدارية المرتبط بهذا التخطيط الاقتصادي والسياسي للبلاد ، واستبدال الأيديولوجية التكنوقراطية بالديمقراطية المركزية . بغية إرساء المبادئ الديمقراطية في الحياة ، ((وقد سبق وصف ذلك بالتفصيل فيما سبق من هذا البحث)) .

نخلص مما ذكر آنفاً إلى أن ذلك كله إنما يؤدي إلى أن التنظيم السياسي وكل نظام اجتماعي ، يبدأ انتشارياً ، ويزاح عرضاً ، ليس في سبيل علوه فحسب ، وإنما في إكمال درجة التنظيم. وبالنتيجة نصل إلى تقرير أن التنظيم السياسي ، والحزب السياسي ، يبدوان منقطعين عن الجماهير على حين يجب أن تجسد هذه الجماهير مصالحها من خلال الأحزاب المنضوية تحت لوائها ومن وجهة نظر محددة، يُعد ذلك – وظيفياً – غير صالح البتة.

الاستنتاجات والتوصيات:

اعتماداً على أساس تحليل الأحزاب السياسية في الاشتراكية، كعنصر فعّال في بنية هيكل-التنظيم السياسي وككلية تنظيمية، فقد استطعنا أن نصل من دراسة هذا البحث إلى النتائج الآتية:

1-لقد تمكّنا من إعطاء فهم كامل للنظام الحزبي، كتفاعل تنظيمي، بنيوي لمجمل علاقات العناصر الآتية:

أ-تشكل قسم من المجموعات الاجتماعية، أكثر وعياً ونشاطاً فيعبّر عن نموذج حديث من العلاقات السياسية وأواصر الثقافة السياسية في النظام المستقل نسبياً.

ب-نموذج جديد نوعيّاً للعلاقات السياسية بين الحزب نفسه، وبين مجموعته الاجتماعية وبينه وبين المجموعات الاجتماعية الأخرى أيضاً.

جـ-الأيديولوجية السياسية التي أوجدها الحزب لطبقة ما (أو مجموعة ما) إذ يقوّي وعي تلك الطبقة ويحتّم تغيرات نوعيّة من جميع مجالات التنظيم السياسي.

2-لقد استطعنا كشف الوظيفة الأساسية للحزب السياسي، في بنية التنظيم السياسي كعنصر قائم والمعدّ وفق سماته التنظيمية، متكاملاً وحاوياً على مستوى جديد من التنظيم، إذ إنّه يقوم، وفق هذا الأساس، على أنّه العنصر الذي يشكّل نظاماً، ويرفع المستوى العام للتنظيم السياسي إلى مستوى جديد.

3-ينبغي أن يُحدّد دور الحزب السياسي في التنظيم، وفق خاصية مميزة في تجسيد المبادئ التنظيمية، تجسيداً لمبدأ الأهمية في الوظيفة، إذ يتم تحويل فعل مبدأ المطابقة والأهميّة في الوظائف.

4-أما التناقض الذي تحدثه الأحزاب الديمقراطية الثوريّة في مجال العمل الإداري القيادي فإنه مشروطٌ بتفاعل التناقضات التناحرية، وغير التناحرية في اقتصاد البلدان ذات التوجه الاشتراكي، مما يؤدي إلى لجم عملية تحول

المبادئ التنظيمية، في عدد من البلدان، وإلى تلك النبرة الموجهة إلى تطور ارتفاع مستوى التنظيم السياسي، وإلى إنجاز درجة التنظيم، أي القفز من مبدأ المطابقة والملاءمة، إلى مبدأ التركيز في الوظيفة، لتقديس السلطة السياسية، التي تُخضع لنفسها الوظيفة السلطوية القياديّة للدولة، وتحويل نشاط المنظمات الاجتماعية، وتجاهل الوظيفة الانعكاسيّة للتنظيم السياسي كمجسّد لمصالح مجموعته الاجتماعيّة أو الطبقة.

المراجع:

1- مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعالمية الأوربية .برلين، 24-30حزيران 1977.
2- كونتاروف . الأحزاب الديمقراطية في النظام السياسي موسكو ، دار التقدم.
3- انجلز . ماركس وانجلز . المؤلفات الكاملة المجلد 36، موسكو،دار التقدم .
4- كونتريف أ.ي،التنظيم السياسي للمجتمع الاشتراكي،قضايا نظرية عامة، موسكو، دار التقدم، 1981.
5- ساموكي ، ت.سكردك .م.الديمقراطية الاشتراكية.بعض القضايا النظرية موسكو، 1947 .
6- كاساروف الأحزاب الديمقراطية في النظام السياسي الاشتراكي، موسكو، دار العلم 1987.
7- فينوغرادوف ف.د . الحزب في نظام المجتمع الاشتراكي ، موسكو، دار العلم 1983.
8- باخوموف .ر.ي النظرية الحتمية ومبدأ التطور / قضايا فلسفية / موسكو،1979العدد السابع .
9- ستيروف . درجة التنظيم . بحوث في النظم كبيف، دار العلم 1969.
10- التوجه الاشتراكي والدول المتحررة ، بعض القضايا النظرية والعلمية ، دار الفكر ، موسكو، 1952.
11- بورلاتسكي، دموشينكي، الشعب والسلطة، دار العلم، موسكو 1986.
12- ماركس دانجلز، المؤلفات الكاملة، موسكو، دار التقدم، الطبعة الثانية، المجلد 13، 1980.